الكونغرس يناقش نزع السرية عن تقرير حول دور معارضين عراقيين ما قبل الحرب

اعتراف بوش تكتيك انتخابي.. ومعلومات جديدة عن ابو زبيدة و«المختار» خالد الشيخ محمد

لندن ـ «القدس العربي»:

قال معلقون امريكيون ان حديث الرئيس جورج بوش عن السجون السرية واعترافه بوجودها، ونقل عدد من افرادها الى قاعدة غوانتانامو، جاء لخدمة استراتيجيته في الانتخابات، فمن خلال دعوته للكونغرس لاستصدار تشريعات لمحاكمة قادة في تنظيم القاعدة فانه لا الحزب الديمقراطي ولا الجمهوري سيقوم بحرمان بوش من الغطاء القانوني، وبهذا يكون بوش قد سحب البساط من تحت اقدام الديمقراطيين الذين يلوحون بورقة الفشل في العراق في الانتخابات النصفية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم، كما ان تصريحات بوش يقصد منها الرد على قرار المحكمة العليا الامريكية التي اجبرته في شهر حزيران (يونيو) على البحث عن اطار قانوني جديد يسمح بمحاكمة المعتقلين ضمن الحرب على الارهاب، بعد ان رفضت المحكمة الاجراءات التي اتخذتها الادارة بانشاء محاكم عسكرية في قاعدة غوانتانامو في كوبا.

ويقول المحللون ان بوش غير الديناميه السياسية عندما اعلن عن نقل 14 من المعتقلين الكبار في تنظيم القاعدة، بمن فيهم خالد الشيخ محمد الذي يوصف بالعقل المدبر، وابو زبيدة ورمزي بن الشيبة. وقالت صحيفة «لوس انجليس تايمز» انه من خلال الربط بين هؤلاء والموافقة على القانون الجديد فانه قام بوضع ضغوط جديدة على الكونغرس. ونقلت عن مسؤول في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية قوله ان بوش «وضع الكرة في ملعب الكونغرس»، وسيكون من الصعوبة بمكان امام المجلس ان يرفض مثلا قانونا يدعو لمحاكمة شخص مثل خالد الشيخ محمد، الذي سيكون له اولوية على قوانين اخرى لها علاقات بالسياسات المحلية. كما يقول المحللون ان بوش يرغب الان بالتميز عن الديمقراطيين قبل شهرين من موعد الانتخابات ويحاول تكرار استراتيجيته التي اتبعها في انتخابات عام 2002، حيث اتهم المرشحون الجمهوريون، نظراءهم الديمقراطيين بانهم لا يهتمون بالسياسة الامنية للبلاد. ويعتقد عدد من الديمقراطيين ان بوش رمى طعما لهم، حيث يحاول وضعهم في مركز الدفاع، في الوقت الذي يرى فيه عدد من المدافعين عن الحريات المدنية ان النظام الذي اقترحه بوش في البداية لمحاكمة اعضاء القاعدة لا يوفر لهم الظروف القانونية.

ووعد رئيس الاغلبية في الكونغرس الحالي ان يقوم باجراء سريع لمحاكمة المتهمين، واتهم بيان لرئيس الاغلبية الديمقراطيين الذين لا يهتمون بالامن القومي في الوقت الذي يحاول فيه الكونغرس اعطاء بوش الوسائل والادوات اللازمة لمواصلة حربه على الارهاب. وقال معلقون ان وضع الديمقراطيين تغير منذ عام 2002، حيث يلاحظون ان شعبية بوش في ادنى درجاتها، كما ان حرب العراق وفشل استراتيجيته زرعا بذور الشك في اذهان الامريكيين حول قدرة بوش على ادارة ملف الامن القومي، كما ان عددا من الجمهوريين منخرطون في البحث عن بديل للجان العسكرية التي اقترحت في البداية لمحاكمة معتقلي غوانتانامو وفي حالة طرح بديل فان الديمقراطيين سيؤيدون الاقتراح. يذكر ان صحيفة «واشنطن بوست» الامريكية كشفت في 2005 عن وجود هذه السجون السرية، حيث دعت لجنة الامم المتحدة لمكافحة التعذيب في ايار (مايو) الولايات المتحدة الى اغلاق كل السجون السرية في الخارج بينما خلص تقرير اجراه مجلس اوروبا الى ان حوالي عشرين بلدا اوروبيا خصوصا، تضم سجونا من هذا النوع. وسمحت واشنطن للجنة الدولية للصليب الاحمر بدخول معتقل غوانتانامو الذي يثير جدلا ايضا، لكنها لم تسمح لها بالاطلاع على السجون السرية. وقال بوش «اريد ان اقول لمواطنينا وللعالم بوضوح ان الولايات المتحدة لا تمارس التعذيب (...) لم اسمح به ولن اسمح به ابدا».

الا انه اعترف بان وكالة الاستخبارات المركزية لجأت الى «نوع من الاجراءات البديلة» التي وصفها بانها «قاسية» لكنه اكد انها كانت «قانونية وضرورية».

ولم يشر بوش الى امكانية اغلاق السجون السرية في كلمته التي تعزز الشكوك في القيمة القانونية للمعلومات التي تم الحصول عليها.

وقال بوش «بمجرد ان يقوم الكونغرس بالتفويض باللجان العسكرية التي اقترحتها يمكن ان يواجه الاشخاص الذين تعتقد مخابراتنا انهم دبروا مقتل ثلاثة الاف امريكي تقريبا في 11 ايلول (سبتمبر) 2001 العدالة».

وقالت «واشنطن بوست» انه بمجرد اعلان بوش عن نقل ابو زبيدة الى القاعدة العسكرية فانه قدم معلومات جديدة عن ما اسماهم «المعتقلون الكبار» في القاعدة، وانهم تعرضوا لما اسماه «تحقيقا» قاسيا الذي تراه منظمات حقوق انسان بانه تعذيب. وقالت الصحيفة ان بين المعتقلين، حنبلي الاندونيسي الذي اعتقل في تايلاند والمتهم بتدبير هجمات بالي، ومتهمين بتنفيذ الهجوم على المدمرة كول في خليج عدن عام 2000، من بين 100 شخص تم اعتقالهم ضمن برنامج السجون السرية هذا. كما قدم مدير الامن القومي سلسلة من المعلومات عن السجون السرية التي غلفت حتى الفترة الماضية بالغموض، الا ان المعلومات كانت مجتزأة واخفت المعلومات حول الطريقة التي تم فيها اعتقالهم. وتقول المعلومات ان اعتقال ابو زبيدة كان نقطة تحول في التعرف على تنظيم القاعدة، وكان ابو زبيدة قد جرح عندما اعتقل في باكستان، وكان على شفير الموت لو لم تقدم له المخابرات المركزية العلاج اللازم. وقدم معلومات عامة حددت دور خالد الشيخ محمد في تدبير الهجمات والذي نظر اليه باعتباره «المختار». وجاء الحديث عن المعتقلات السرية في الوقت الذي اشارت فيه صحيفة «واشنطن بوست» الى ان تحليلا للكونغرس، قارن فيه تصريحات الرئيس بوش حول التهديد الذي يمثله الرئيس العراقي السابق صدام حسين ونظامه، والادلة التي راجعها المسؤولون بشكل سري. وقالت ان الكونغرس ناقش امس مشروع قرار لرفع السرية عن فصلين لا يثيران الجدل في ذلك التقرير. ويركز التقرير على المعلومات التي قدمها المؤتمر الوطني العراقي الذي يتزعمه احمد الجلبي الذي كان لوقت قريب مقربا من ادارة بوش.

ويقول التقرير الذي اعدته لجنة الامن في الكونغرس ان المعلومات التي قدمها احمد الجلبي وحزبه كانت مضللة وكلها ساعدت في تقديم ادلة مزيفة للحرب. وكان الكونغرس وبناء على ضغط من الديمقراطيين قد وافق على كتابة تقرير في شباط (فبراير) 2004 يركز على المعلومات الامنية التي توفرت قبل الغزو، ولكن التقرير ظل محلا للاحتراب بين الحزبين حتى العام الماضي عندما ركز الديمقراطيون احتجاجهم. وبعد ثلاثة اعوام لا يزال التقرير غير مكتمل حيث تم تحليل 511 تصريحا وبيانا عن الادارة، وتم حتى الان اكمال فصلين من فصول التقرير الخمسة. ويتحدث الفصل الاول عن السبب الذي تم فيه استخدام معلومات امنية قدمها معارضون عراقيون سابقون في التقييمات الاستخباراتية القومية، اما الفصل الثاني فيقدم تحليلا للتقييم الامريكي لاسلحة العراق البيولوجية والكيماوية. ويركز التحليل على امكانية استخدام معلومات المؤتمر الوطني العراقي في التقييم القومي لعام 2002. ويرى الديمقراطيون ان الجلبي وجماعته قاموا بتضخيم المعلومات من اجل الدفع باتجاه الحرب.

في لقاء مع صحافيين عرب لوزير افريقيا في الخارجية البريطانية بعد سحب دعوته الى الخرطوم

اللورد تريسمان: القوات الدولية لن تتعرض لنظام البشير ولا لسلطته في السودان

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

عاود اللورد ديفيد تريسمان، وزير الشؤون الافريقية في وزارة الخارجية البريطانية التأكيد بان اي قوات دولية تابعة للامم المتحدة ستدخل السودان بموجب قرار مجلس الأمن 1706 لن تتعرض لسيادة الحكومة السودانية وسلطتها على اراضيها، وليست بأي شكل قوة غزو او مجموعة تسعى لاعادة استعمار السودان والقضاء على نظامه الحالي.

وقال تريسمان لمجموعة من الصحافيين العرب ان وجه هذه القوة سيكون افريقيا وهدفها ارساء الأمن وتامين عودة الحياة الطبيعية خصوصا الى مناطق اقليم دارفور بالاضافة الى توفير الغذاء والمساعدات الطبية للسكان. واشار الى ان القرار بارسالها اتخذ بعد مشاورات مع جميع الاطراف المعنية افريقيا وعربيا وعالميا في الأشهر الاخيرة ولم يكن قرارا متسرعا.

وفي رد على سؤال حول تفسيره للسبب الذي يدفع الرئيس السوداني عمر البشير الى معارضة ارسال هذه القوات الدولية، قال تريسمان: «ان الرئيس البشير تحفظ في الماضي، ويتحفظ حاليا، امام ارسال قوات دولية الى بلاده لانه يشعر وكأنها ستؤدي الى انتقاص من سلطته وسيادة بلده، وهكذا كانت الحال عندما ارسلت القوات الدولية الى جنوب السودان في الماضي وعندما توجهت قوات «ايمس» الافريقية بعد ذلك الى السودان».

وعما اذا كان سبب قلق الرئيس البشير من امكان محاسبته في المحاكم الدولية عما جرى ويجري في دارفور كما حدث مع الزعيم الافريقي الليبيري تشارلز تايلور، قال تريسمان: «لا يمكنني شخصيا التنبؤ او اصدار التوقعات حول ما ستقرره المحاكم الدولية حول السودان في المستقبل، ولكن القوات الدولية التي سترسل بموجب القرار 1706 ليست آتية لاقصاء حكم الرئيس البشير او اقالة حكومته او ارسال المسؤولين الى المحاكم الدولية.

اما بالنسبة لأي رغبة دولية بتقسيم السودان الى فدراليات بحيث تدير كل فدرالية شؤونها النفطية والمائية وثرواتها، قال تريسمان: «ان الاتفاقيات السابقة مع جون غارانغ (قرنق) تأخذ في عين الاعتبار قضية مشاركة الاقاليم السودانية المختلفة بثرواتها النفطية والمداخيل الآتية من هذه الثروات، وبطرح هذه القضية على الاستفتاء، ولا اعتقد بأنه من الصعب او المستحيل تنظيم هيكلية وعلاقات بين المناطق المختلفة من السودان حول هذا الشأن الاقتصادي، ولكن ذلك لا يعني بان اي جهة ترغب بتقسيم السودان سياسيا».

بيد ان تريسمان استمر قائلا انه «اذا تواصلت الاعتداءات والجرائم ضد الدارفوريين فقد تعيد المحاكم الدولية النظر في مواقفها الحالية».

واشار وزير الشؤون الافريقية الى ان بريطانيا والمجموعة الدولية تتشاوران مع روسيا والصين في الشأن السوداني، وقد عبرت موسكو وبكين عن قلقهما ازاء توقيت صدور القرار الدولي 1706، كما تباحثت بريطانيا، حسب قوله، في هذا الشأن مع مسؤولي الجامعة العربية وممثلي جميع الدول العضوة حاليا في مجلس الأمن، ومع مسؤولي دول الاتحاد الافريقي. وقال ان القادة الافريقيين ابدوا تجاوبا كبيرا مع ارسال قوات دولية الى السودان خصوصا وان القوة الافريقية الحالية لا تمتلك الدعم المادي والمعدات التي ستملكها القوة الدولية، ولا يمكنها الاستمرار في وضعها الحالي فترة طويلة، والقيام بمهمتها كما يجب.

وتحدث تريسمان عن زيارته الى السودان التي اجهضت الاسبوع الماضي عندما تم ابلاغه بانه غير مرحب به قبل ان يستقل الطائرة في هيثرو للذهاب الى الخرطوم. وقال انه ما زال مستعدا للذهاب الى السودان، اذا تبدلت المواقف، ولكنه يركز حاليا على اللقاء الذي سيتم في نيويورك (الامم المتحدة) في الاسبوع ما بعد المقبل.

واشار الى وجود معارضة لمواقف الرئيس البشير بشأن رفضه القوات الدولية، حتى في داخل الحكومة السودانية.

وفضل تريسان عدم التعليق على اسباب اختلاف موقف القائد المعارض الدكتور حسن الترابي عن موقف البشير في هذا الشأن وخصوصا ان الترابي يتحفظ في موضوع معاداة الامم المتحدة، كما يتحفظ حول هذه المعاداة، حسب قول تريسمان، قادة سودانيون معارضون بارزون ظلوا صامتين، على شاكلة الصادق المهدي.

واكد الوزير البريطاني انه بالامكان جمع 17 الف عسكري للقوة الدولية التي ستنتشر في السودان لان الدول (ومعظمها افريقية) التي ستوفر الجنود لها هي غير الدول التي ارسلت جنودها الى القوة الدولية في لبنان مؤخرا، والحكومة السودانية سيكون لها رأيها في هويات جنود قوات «ايمس» الافريقية.

ورفض تريسمان الفكرة القائلة بان الانظار الدولية تتركز الآن على تحقيق نتيجة في دارفور نتيجة لفشل التحالف الامريكي ـ البريطاني في العراق وافغانستان ولبنان في تحقيق غاياته. ووصف هذه الفكرة بانها نابعة من «نظرية المؤامرة» مشددا على ان التركيز على دارفور يعود الى فترة زمنية طويلة بسبب سوء الاوضاع الانسانية هناك وضرورة العثور على حل جذري للقضية.

مئات الآلاف يشيعون جثمان فقيد الصحافة السودانية.. والصحف السودانية تنعى رئيس التحرير محمد طه

وزير الداخلية يتهم جهات أجنبية باغتياله.. ومجلس الصحافة يقرر استمرار صحيفة «الوفاق» في الصدور

الخرطوم ـ «القدس العربي»

ـ من كمال حسن بخيت ـ وكالات:

اتهم وزير الداخلية السوداني الزبير بشير امس الخميس جهات أجنبية باغتيال رئيس تحرير صحيفة «الوفاق»، بينما جرى تشييعه في موكب كبير.

وقال بشير في تصريح له امس إن فريق تحقيق من الأجهزة الشرطة والأمنية يواصل بحثه في تقصي الجناة الذين اغتالوا ذبحاً الصحافي محمد طه بعد خطفه من منزله ليلة الثلاثاء.

واتهم «أيادي أجنبية بالوقوف وراء جريمة اغتيال الصحافي طه»، ولم يكشف عن تفاصيل بهذا الصدد، لكنه أكد أن ثلاثة مشتبه بهم تم القبض عليهم ويخضعون حالياً للاستجواب.

واعتبر أن جريمة الاغتيال «غريبة على الشعب السوداني»، مضيفاً أن جهات خارجية تهدف الى زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، لافتاً الى حوادث قتل وعنف وقعت في الفترة القليلة الماضية.

وقال بشير إن أجهزة استخبارات خارجية لم يسمها تحاول خلق الأجواء المناسبة لحدوث تدخل أجنبي في السودان.

وشيع مئات الالاف من الصحافيين والسياسيين وممثلي منظمات المجتمع المدني امس الخميس جثمان فقيد الصحافة السودانية محمد طه محمد احمد رئيس تحرير صحيفة «الوفاق» الذي وجد مقتولا أمس الاول بعد ان تم اختطافه من منزله. وشهدت مقابر حلة حمد شمال الخرطوم حشوداً من المشيعين لم تشهدها من قبل جاءت من شتى ضواحي ولاية الخرطوم وما جاورها وارتفعت الأكف للمولى عز وجل بطلب الرحمة والمغفرة لشهيد الرأي والكلمة الأستاذ محمد طه محمد أحمد منددة بالأسلوب الذي تمت به طريقة الاغتيال ووصفته بانه أسلوب دخيل لا يشبه أخلاق السودانيين.

وعدد المشيعون مآثر الفقيد وكفاحه في العمل المهني بإرسائه لمدرسة فريدة في الصحافة السودانية تعتمد على المعلومات والتحليل وإبراز الحق أبلجا لا لبس فيه، مشيرين الى أن الراحل كانت له الكثير من الأيادي البيضاء، من أعمال الخير وكان صاحب معروف لدى الكثير من الأسر وأصحاب الحاجات.

من جانبه طالب الدكتور الطيب إبراهيم محمد خير، الذي خاطب المشيعين وزارة الداخلية والجهات الأمنية، بضرورة الكشف السريع والقبض على من قاموا باغتيال شهيد الرأي الأستاذ محمد طه محمد أحمد، حتى يقتص منهم القضاء السوداني العادل. مؤكداً بأن القبيلة الصحافية ستسير على النهج الوفاقي بالحوار والكلمة ولن ينكسر لها قلم، ولن يخيفها معتد أثيم وتابع قائلاً «مدرسة صاحب الوفاق ستظل فينا منهجاً يحتذى به وشهداء الرأي تموت كلماتها وأفكارهم الشجاعة».

من جانبه قرر المجلس القومي للصحافة والمطبوعات استمرار صدور صحيفة «الوفاق» بعد اغتيال الشهيد محمد طه محمد احمد وقال الدكتور الباقر احمد عبدالله عضو المجلس ورئيس لجنة الحريات ان المجلس سيكون في حالة انعقاد مستمر لحين زوال هذه الظروف مشيرا الى انه تمت زيارة كافة الصحف السودانية للتاكيد بالاستمرار في مسيرة الحرية. واضاف خلال مراسم تشييع الصحافي الشهيد محمد طه محمد احمد بمقابر حلة حمد بالخرطوم بحري صباح امس ان ايادي الشر التي اغتالت الشهيد لن تتوقف مطالبا الحكومة باستعجال التحقيق لكشف مرتكبي هذه الجريمة الغريبة علي تقاليد المجتمع. واشار دكتور الباقر الى المؤامرات الاجنبية التي تسهدف وحدة السودان وعقيدته مؤكدا انه لاول مرة في تاريخ السياسة السودانية ترتكب مثل هذه الجريمة.

ووصف الشهيد محمد طه بانه من اشرف وأنبل الكتاب مؤكدا مواصلة المشوار في مسيرة الحريات الصحافية والتحول الديمقراطي. الى ذلك أكد اللواء شرطة محمد نجيب الطيب مساعد المدير العام لقوات الشرطة بولاية الخرطوم في تصريحات صحافية نقلها المكتب الصحافي للشرطة إلقاء قوات الشرطة القبض على عدد من المتهمين المشتبه فيهم بارتكاب الحادث مشيرا الى أن السلطات عازمة على الوصول الى الجناة وتقديمهم للمحاكمة. وخرجت الصحف الصادرة في الخرطوم امس مجللة بالسواد وحملت عناوينها الرئيسية جميعا نبأ اغتيال طه، مع تغطية واسعة للابسات الجريمة، واستطلاعات تندد بالجريمة، وكلمات الرثاء، ومقالات عن مناقب الصحافي المغدور. واعتبر رؤساء التحرير في افتتاحيتهم جريمة اغتيال طه موجهة لحرية التعبير والنشر في البلاد، وطالبوا بالتوحد في مواجهة الذين يستهدفون الحريات العامة.

وقال معلقون امس الخميس ان قتل رئيس تحرير صحيفة سودانية كان قد أغضب بعض الاسلاميين ربما يمثل بداية اتجاه جديد مخيف.

وأثار محمد طه رئيس تحرير صحيفة «الوفاق» والذي عثر على جثته ملقاة بلا رأس في أحد الطرق الاربعاء احتجاجات من جماعات اسلامية في العام الماضي عندما أعاد نشر سلسلة من المقالات تشكك في جذور النبي محمد (صلى الله عليه وسلم).

وقالت صحيفة «سودان فيجن» الحكومية والتي صدرت باللونين الابيض والاسود حدادا على طه الذي شيعت جنازته امس «لا بد من اتخاذ اجراء ما قبل أن تصبح ظاهرة الخطف احدى الممارسات الشائعة».

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن قتل طه ويشعر السودانيون بحيرة شديدة تجاه المسؤولين عن مثل هذه الجريمة التي يعتبرها الكثيرون الاولى في تاريخ البلاد. وقالت الشرطة السودانية انها اعتقلت بعض الاشخاص ولكن ما زال حل لغز الجريمة بعيدا. وحملت كل الصحف في صدر صفحاتها صورا وموضوعات عن جريمة القتل الوحشية.

وحذرت صحيفة «الوطن» شبه المستقلة قائلة ان هذا النوع من العنف نادرا ما ينتهي بجريمة واحدة. وقالت الصحيفة ان فتح باب الشركي يحل السكين والرصاص محل القلم يشير الى أن البلاد في طريقها الى الفوضى. وفي العام الماضي حوكم طه وأغلقت صحيفته لمدة ثلاثة أشهر بتهمة التجديف ولكن مصادر قالت ان الحكومة كانت تكفل له حماية مكثفة خلال الوقت الذي قضاه في السجن. واحتجت بعض الجماعات الاسلامية في الخرطوم خلال محاكمته ورددت هتافات حملت تهديدا له. وكان طه نفسه اسلاميا ولكن زملاء له قالوا انه كانت له اراء «غريبة» عادة ما كانت تغضب غالبية المسلمين في السودان. وفي التسعينات تعرض لمحاولة اغتيال بعد أن كتب مقالا عن الزعيم الإسلامي حسن الترابي أثار غضب كثيرين. ورغم أن السودان عانى من حروب أهلية فانه لم يشهد أعمال العنف المتطرفة التي ظهرت في دول أخرى بالشرق الاوسط. وفتحت جماعة التكفير والهجرة النار عام 2000 على مسجد مما أدى الى مقتل 20 من المصلين. كما لقي 12 اخرون حتفهم في مسجد في هجوم اخر عام 1996. وعن مقتل طه قالت الصحافية صباح محمد الحسن «الملابسات تبدو غامضة للغاية... هذه اول مرة نرى شيئا مثل هذا في تاريخ البلاد».

وأعادت صورة الصحافي وهو مقتول التي اطلع عليها شاهد من «رويترز» للاذهان نوعية الجرائم التي ترتكب في العراق. وتوضح صورة الجثة الصحافي وهو موثوق اليدين والقدمين ورأسه الى جوار جثته. واستضاف السودان أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة في التسعينات. وحذر بن لادن ونائبه أيمن الظواهري من أنهما سيتوجهان الى السودان اذا ما دخلت قوات الامم المتحدة دارفور. وقبل أسبوع أصدر مجلس الامن قرارا لبدء نشر اكثر من 20 ألفا من الجيش والشرطة بحلول نهاية العام. وشبهت الخرطوم الخطة بغزو غربي سيجتذب متشددين لمحاربة القوات الاجنبية وقالت ان البلاد ستكون مستنقعا شبيها بالعراق.

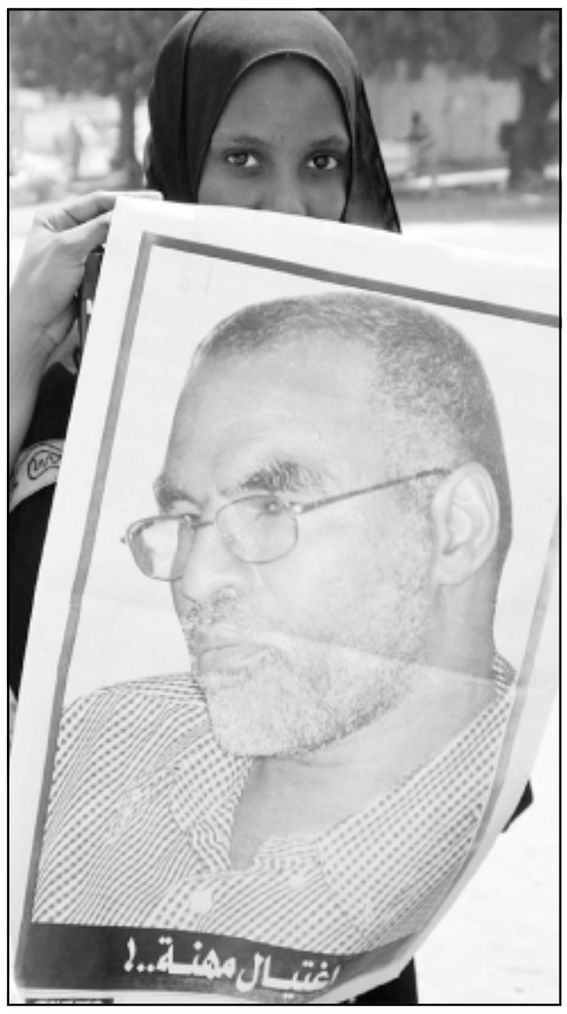

فتاة سودانية تحمل صورة رئيس تحرير جريدة الوفاق الذي اغتيل في الخرطوم

«هيومان رايتس ووتش»: جيش السودان يقصف المدنيين في دارفور

■ الامم المتحدة ـ رويترز: اتهمت جماعة بارزة تدافع عن حقوق الانسان الجيش السوداني الاربعاء بقصف عشوائي للقرى في مناطق يسيطر عليها المتمردون في دارفور دونما اهتمام بحياة المدنيين. وقالت جماعة «هيومان رايتس ووتش» ومقرها نيويورك ان شهود عيان في شمال دارفور قالوا ان طائرات حربية سودانية استهدفت مناطق عامة الامر الذي يؤدي غالبا الى تدمير منازل السكان. وكان السودان قال انه سيرسل نحو عشرة الاف جندي الى دارفور في غرب البلاد لقتال جماعات المتمردين التي لم توقع اتفاقية سلام مع الحكومة في ايار (مايو). وقال بيتر تاكيرامبودي مدير «هيومان رايتس ووتش» لافريقيا «القوات الحكومية تقصف القرى باستخفاف صارخ بحياة المدنيين». واضاف ان «جزاء القصف العشوائي في دارفور هو عقوبات مجلس الامن التابع للامم المتحدة والتي يجب ان تطبق الان».

وقالت «هيومان رايتس ووتش» انه من بين الاصابات الاخرى امرأة قتلت وجرح اطفالها السبعة حينما سقطت قنبلة على منزلها في بلدة حسن بشمال دارفور الاسبوع الماضي.

دوست بلازي يعتزم زيارة دارفور قريبا

■ باريس ـ اف ب: قال وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي امس الخميس انه يعتزم زيارة اقليم دارفور غرب السودان، لكنه لم يتحدث، كما فعل امس الاول، عن حصول «ابادة» في هذه المنطقة.

وقال دوست بلازي في لقاء مع الصحافة الاجنبية «اعتزم التوجه قريبا جدا» الى دارفور، من دون ان يحدد موعدا لزيارته، مذكرا بانه زار الاقليم العام الماضي.

ودان الوزير الفرنسي «المأساة الانسانية المطلقة» التي تشهدها هذه المنطقة غرب السودان التي تعيش حربا اهلية منذ ثلاث سنوات.

وقال «لقد ارتكبت اعمال خطيرة جدا في دارفور وباتت الان ضمن صلاحية المحكمة الجنائية الدولية».

بيد ان الوزير الفرنسي لم يستخدم عبارة «ابادة» التي كان استخدمها الاربعاء في معرض الحديث عن الوضع في دارفور، وهو وصف قوي للغاية في لغة القانون الدولي لم تستخدمه حتى الان سوى الولايات المتحدة في اطار التعليق على الوضع في دارفور.

وقال دوست بلازي ردا على سؤال عن استخدام هذا التعبير ان «المسالة القانونية ليست الاساس، وانما الحالة الانسانية والحالة السياسية والماساة المتمثلة في ذلك».

واعتبر الوزير ايضا انه «من الضروري ان تقبل السلطات السودانية ارسال» قوة دولية لتحل محل رجال الاتحاد الافريقي في هذه المنطقة، وهو قرار اتخذه مجلس الامن ويصطدم برفض الخرطوم.

وحذر دوست بلازي من انعكاسات هذه الازمة التي تهدد بزعزعة الوضع على المدى الطويل والتي اوقعت ما بين 180 و300 الف قتيل ونزوح 2,4 مليون شخص الى الدول المجاورة التي ذكر منها تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى والكاميرون واوغندا.

منصور نفى ان تكون الحوادث مدبرة:

سائقو القطارات يتظاهرون بالاكفان ويطالبون باسقاط حكومة نظيف

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسام ابو طالب:

تشهد محطة سكك حديد مصر ثاني اقدم المحطات على مستوى العالم ارتباكا غير مسبوق وحالة من العصيان الشامل في اوساط اكثر من الف سائق قطارات وذلك بعد تزايد الحوادث بمعدل حادثين اسبوعيا حيث شهد يوم امس الاول حادثتين الاولى احتراق قطار القاهرة ـ الزقازيق والثانية اصطدام مؤخرة قطار القاهرة ـ اسكندرية بقطار المنصورة ـ اسكندرية وقد وقع الحادث في مدينة كفر الدوار. وفي مشهد لافت قام مئات السائقين بحمل اكفانهم من داخل المحطة الرئيسية بالقاهرة وتجمعوا امام مكاتب كبار المسؤولين حيث هتفوا بسقوط الحكومة وطالبوا برحيل وزير النقل محمد منصور ورئيس مجلس الوزراء د. احمد نظيف وكبار قيادات هيئة السكك الحديدية.

كما طالب السائقون بضرورة تنفيذ الرئيس مبارك لوعده الخاص باستيراد عشرات الجرارات الجديدة من أجل وقف مقتل مئات الضحايا الذين يتساقطون شهريا وللدفاع عن سمعة القطارات المصرية التي اصبحت في الحضيض ودفعت بالعديد من المواطنين لمقاطعتها بعد ان كانت في نظر الملايين الوسيلة المثلى والأكثر امانا في السفر.

ويقدر عدد مستخدمي السكك الحديدية يوميا بمليوني راكب.

وقد قام عشرات من السائقين بتقديم بلاغ للنائب العام طالبوا فيه بحماية ارواحهم وملايين المسافرين وتقديم كبار قيادات هيئة السكك الحديدية ومسؤولي وزارة النقل لمحاكمات عاجلة.

وانتقد المئات من العاملين في ذلك المرفق الحيوي الحكومة المصرية بسبب تراخيها وعدم علاجها اسباب الأزمة والاكتفاء بالقاء التهم على السائقين الذين يعملون في ظل ظروف قاسية للغاية. وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» اكد محمد منصور وزير النقل انه حريص على ارواح المسافرين وكذلك على مصلحة العاملين في هيئة سكك حديد مصر معتبرا ما يجري من حوادث غير مقبول ويستحق وقفة من أجل الوصول لعلاج للازمة. واشار الى انه يرجو ان تصل الجرارات الجديدة في غضون اسابيع قليلة مؤكدا على ان توجيهات الرئيس لا عودة فيها. وسخر منصور من شائعة تنطلق بقوة بين المواطنين مفادها ان الحوادث مدبرة من أجل اجبار مستخدمي تلك الوسيلة بالبحث عن بديل لها ومقاطعتها ومن ثم بيع الهيئة للقطاع الخاص. واكد منصور على ان خصخصة ذلك المرفق غير وارد بالمرة وذلك بسبب اهميته القصوى وعلاقته بأكثر من ثلاثة ارباع الشعب المصري الذين يستخدمون القطارات في تنقلاتهم.

واعتبر منصور اضراب السائقين عن العمل حقا مشروعا طالما ان القطارات غير صالحة للعمل.

على صعيد آخر قررت عدة جمعيات تابعة لحقوق الانسان تبني قضايا ضحايا القطارات ودعمهم وذلك من خلال رفع قضايا بالنيابة عنهم امام المحاكم من أجل ان يحصلوا على تعويضات مناسبة. وذكر المحامي حسن عبد الرحيم في تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» ان عدم قيام الحكومة بدفع تعويضات سخية تتناسب مع قيمة ما يتم دفعه لضحايا الحوادث من الخارج يعد هدرا لأحد حقوق المواطنة.

ووصف المبلغ الذي يدفع لأهل الضحية بأنه قليل للغاية ولا يستحق حتى النظر اليه.

على صعيد آخر قررت عدة جمعيات حقوقية رفع قضايا امام المحاكم ضد رئيس الوزراء ووزير النقل بسبب الاهمال في مرفق من اهم المرافق التي لها علاقة بالجماهير ويطالب المسؤولين بتلك المنظمات باقالة نظيف واسقاط حكومته فضلا عن دعم السكك الحديدية ومنحها الأولوية القصوى بالنسبة لخطط التنمية.

اليمن: المتنافسون على «الرئاسة» ينشغلون بتوجيه التهم ضد بعضهم و«الناخبون» يضيعون في الزحمة

صنعاء ـ «القدس العربي»

ـ من خالد الحمادي:

انشغل المرشحون المتنافسون على كرسي الرئاسة في اليمن خلال الأسبوعين الماضيين من الحملات الانتخابية الساخنة بتوجيه التهم ضد بعضهم البعض، ونسوا نصيب الناخبين من توفير الحلول للهموم والمشاكل التي يعانون منها.

فقد شهدت الساحة اليمنية خلال الأسبوعين الماضيين صراخا وسبابا وشتائم واتهامات متبادلة بين المرشحين الرئيسيين لمقعد الرئاسة في اليمن، وهما مرشح حزب المؤتمر الحاكم الرئيس علي عبد الله صالح ومرشح تكتل أحزاب اللقاء المشترك المعارض فيصل بن شملان، حيث تركزت رسائلهم الانتخابية على سياسة «كسر العظم» للخصم، وللمنافس الانتخابي، ونسي كل منهما الطرف الأهم في العملية الانتخابية وهو الناخب الذي ينتظر من مرشح الرئاسة أيا كان أن يجد له حلا لمشاكله المتفاقمة، على الرغم من أن الناخب هو محور المعركة الانتخابية، التي يتوقع أن تضع أوزارها في 20 الشهر الجاري وهو يوم الانتخابات الرئاسية اليمنية، التي ستجرى متزامنة مع الانتخابات المحلية.

ويرى مراقبون أن هذين المرشحين انشغلا بتوجيه التهم ضد بعضهما البعض والرد عليها، في كل مهرجان انتخابي، فأحيانا يتم توجيه تهم بالفساد وأحيانا بسوء استخدام المال العام، وأحيانا بالدفع بالبلاد الى أتون مستقبل مظلم، وما الى ذلك من تهم، ولم يرتقيا في خطابهما الانتخابي الى مستوى المسؤولية أمام جماهير الناخبين الذين يتطلعون لأي جديد من هذه الانتخابات، بغض النظر عن الفائز فيها.

وفي ظل تركّز المنافسة الحقيقية بين هذين المرشحين أقصي المرشحون أقصي الآخرون المستقلون من دائرة الاهتمام الجماهيري، وهم ياسين عبده سعيد، أحمد المجيدي وفتحي العزب، مع الاستفادة من خطاباتهم في الوقوف الى جانب أحد المرشحين الآخرين، بحكم ولاء المرشحين الأولين لمرشح الحزب الحاكم وولاء الثالث لمرشح المعارضة.

وفي هذا الإطار اعتبر الناطق الرسمي باسم تكتل اللقاء المشترك المعارض محمد قحطان هجوم مرشح حزب المؤتمر الحاكم الرئيس علي عبد الله صالح على أحزاب اللقاء المشترك بأنه «جزء من سياق تعامل السلطة مع المسألة الديمقراطية».

وقال «إن السلطة تعتبر الاستحقاق الديمقراطي المتمثل بالتداول السلمي للسلطة خطاً أحمر وأن المعارضة عندما تطرح هذه القضية على الرأي العام يبدأ خطاب السلطة والمؤتمر يتحدث عن المعارضة كمنشقين على الوطن كما كان يتم توصيف المعارضين في الاتحاد السوفييتي سابقاً».

وأعرب قحطان عن «ثقته بأن الشعب اليمني بات أكثر وعياً وأكثر توقا للتغيير».

ودعا «المتمسكين بالسلطة والمتهالكين على البقاء فيها الى تهيئة أنفسهم للخروج من السلطة وتخفيف أوهامهم لأن بقاء الحال من المحال».

ونسبت صحيفة «الصحوة» الإصلاحية الى قحطان قوله «إن الشعب اليمني سيصوت لصالح التغيير بصورة كبيرة لأن كل المؤشرات والمعطيات تؤكد ذلك وان الحضور الجماهيري الكبير لمهرجانات بن شملان وآخرها مهرجان عمران كان رسالة واضحة لرغبة الشعب في التغيير».

موضحا ان الشعب اليمني لن يقبل بتزوير الانتخابات وأن المرحلة القادمة هي مرحلة مواجهة ديمقراطية وان تكتل اللقاء المشترك المعارض لن يقبل أي شكل من أشكال الاستدراج الى العنف، وأن النضال السلمي هو الذي سيدفع الممسكين بالسلطة على التسليم بحقوق المعارضة.

وكان مرشح الحزب الحاكم الرئيس علي عبد الله صالح قال في مهرجانه بمحافظة الحديدة «ان هذه المحافظة الى جانب بقية المحافظات، محافظات مقفلة أمام الشمس (الرمز الانتخابي لحزب الإصلاح المعارض) الحارة بإرادة الجماهير لصالح الأمن والاستقرار والتنمية».

وأضاف «لقد كنت رافضاً تماماً إعادة ترشيح نفسي ولكن عندما وجدت ان هناك التتار يدمرون كل شيء جميل، التنمية، الأمن، الاستقرار والوحدة قبلت بترشّحي لرئاسة الجمهورية، بناء على طلب الجماهير وطلب المؤتمر الشعبي العام، قبلت بالترشح لأنني اعرف حق المعرفة ما هي معاناة الرئاسة، هي مهام جليلة وعظيمة لكنهم لا يعرفون أنها مغرم وليست مغنم كما يرى هؤلاء الذين لا يعرفون ما هي المسؤولية». وأوضح «لقد قبلت الترشح وسأمضي معكم الى الأمام من اجل الحفاظ على الوحدة والأمن والاستقرار والوحدة الوطنية».

واتهم تكتل اللقاء المشترك المعارض بدفع 300 ألف ريال لكل دائرة انتخابية «بينما لم ندفع ريالا واحدا لأي مواطن مثلهم، لأننا لا نتلاعب بالمال العام ولكن ما يفعله اللقاء المشترك مدفوع ثمنه مقدما».

وهدد بكشف (أسرار) مصدر تمويل المعارضة لمرشحيها في هذه لانتخابات وقال «كنت أسرّها لكني سأكشف